الأمم المتحدة

A/61/301

الجمعية العامة

Distr.: General
29 August 2006
Arabic
Original: English

الدورة الحادية والستون

البند ٤٠ من جدول الأعمال المؤقت*

تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، المسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين والمسائل الإنسانية

تقديم المساعدة إلى اللاجئين والعائدين والمشردين في أفريقيا

تقرير الأمين العام

موجز

هذا التقرير مقدم امتثالا لقرار الجمعية العامة ١٢٨/٦٠ بشأن تقديم المساعدة إلى اللاجئين والعائدين والمشردين في أفريقيا ويستند إلى المعلومات الواردة من عدد من المنظمات التابعة للأمم المتحدة. وهو يستكمل المعلومات الواردة في تقرير الأمين العام المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الستين (A/60/293)، ويرد فيه عرض عام للتطورات، والمعلومات المتعلقة بمجالات محددة من مجالات التعاون فيما بين الوكالات والتعاون مع المنظمات الإقليمية، وللجهود الرامية إلى تنسيق الموارد، ومعلومات مستكملة أكثر تفصيلا عن الشؤون الإقليمية، والفترة المشمولة بالتقرير هي عام ٢٠٠٥ والنصف الأول من عام ٢٠٠٦.

* A/61/150 و Corr.1.

121006 121006 06-48315 (A)

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا – مقدمة	١-٤	٣
ثانيا – مجالات محددة للتعاون فيما بين الوكالات	٥-٥١	٣
ألف – المشردون داخليا	٥	٣
باء – الحماية	٦-٢٥	٤
جيم – الحلول الدائمة	٢٦-٣١	٩
دال – إيصال المساعدة والاحتياجات الخاصة	٣٢-٤٥	١٠
هاء – التعاون مع المنظمات الإقليمية	٤٦-٤٧	١٤
واو – تنسيق الموارد	٤٨-٥١	١٥
ثالثا – استعراضات عامة على الصعيد الإقليمي	٥٢-٩٢	١٦
ألف – شرق أفريقيا والقرن الأفريقي	٥٢-٦٨	١٦
باء – غرب أفريقيا	٦٩-٧٦	٢٠
جيم – أفريقيا الوسطى ومنطقة البحيرات الكبرى	٧٧-٨٨	٢٢
دال – الجنوب الأفريقي	٨٩-٩٢	٢٦
رابعا – الاستنتاجات	٩٣-١٠٠	٢٧

أولا – مقدمة

١ – كان ثمة عدد من التطورات المشجعة والمبادرات الجديدة أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. وقد زاد توطد السلام، الذي نجحت الوساطات في الوصول إليه بفضل مزيج من القيادات الأفريقية الحازمة والدعم الدولي المستمر، وذلك في عدة بلدان أفريقية، وعززت إلى أقصى حد فرص العودة الطوعية والآمنة والكريمة لأعداد كبيرة من اللاجئين والمشردين داخليا إلى مواطنهم الأصلية، وبخاصة أنغولا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان وليبريا.

٢ – وتواصلت الجهود الرامية إلى تنفيذ مبادئ الحماية الدولية بالتعاون مع الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الإقليمية ومع التركيز بشكل خاص على الكيفية التي يمكن بها للمجتمع الدولي تنفيذ استجابة لمحنة المشردين داخليا تكون أكثر شمولا ويمكن توقُّع وصولها بدرجة أكبر من الدقة وبيان مآلها بشكل أوضح.

٣ – وإذ يفوق عدد الأشخاص الذين اقتلعوا من ديارهم في أفريقيا ١٦ مليون شخص، فإنها تبقى القارة الأكثر تأثرا بالتشرد القسري. ويشكل عدد المشردين داخليا المقدّر بـ ١٣ مليون شخص أكثر من نصف العدد الإجمالي للمشردين داخليا على صعيد العالم، وذلك بحسب الأرقام الصادرة عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وما زال هناك ٢,٦ مليون لاجئ في أفريقيا، بالرغم من انخفاض قدره ٣٠٠ ٠٠٠ في عام ٢٠٠٥. وتشمل المجموعات الأخرى التي تعنى بها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (مفوضية اللاجئين) أزيد من ٢٣٨ ٠٠٠ من ملتمسي اللجوء فضلا عما يناهز ٢٨١ ٠٠٠ لاجئ عادوا إلى ديارهم في عام ٢٠٠٥.

٤ – ولا تزال الأوضاع المتقلبة التي تنطوي على إمكانية كبيرة لنشوب الصراع قائمة. وقد أدى تفاقم الأوضاع الأمنية بشكل مطرد في شمال جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد ومنطقة دارفور في السودان إلى التشرد القسري للسكان إلى مناطق أكثر أمنا داخليا وخارجيا أيضا في البلدان المجاورة. وفي بلدان من قبيل الصومال وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكوت ديفوار، استمر نزوح السكان من ديارهم من جراء أعمال العنف.

ثانيا – مجالات محددة للتعاون فيما بين الوكالات

ألف – المشردون داخليا

٥ – لقد كانت كفالة الاستجابة لمحنة المشردين داخليا على نحو يمكن التنبؤ به بصورة أفضل ويتسم بحسن التوقيت وبالكفاءة والفعالية هي أحد الاتجاهات الرئيسية لجهود

الإصلاح في مجال الشؤون الإنسانية على مدى السنة الماضية، وبخاصة عبر اعتماد نهج قيادات المجموعات المشتركة بين الوكالات. ويهدف هذا النهج على الصعيد العالمي إلى بناء القدرات في المجالات التي تنطوي على ''ثغرات'' رئيسية، مع قيام اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بتسمية قيادات من المجموعات العالمية. وعلى الصعيد الميداني، يهدف النهج إلى تعزيز القدرة على التنسيق والاستجابة بتعبئة مجموعات من وكالات المساعدة الإنسانية للاستجابة في مجالات تدخل محددة. وتحمُّل المسؤولية هو سمة رئيسية، حيث يتولى منسق الشؤون الإنسانية، بدعم من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، المسؤولية العامة عن كفالة فعالية الاستجابة الإنسانية. وقد شرعت وكالات الأمم المتحدة وشركاؤها في الاضطلاع بتلك المسؤوليات في عام ٢٠٠٦ في البلدان التجريبية الأربعة التي اختارتها اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات: وهي أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال وليبريا.

باء – الحماية

احترام مبادئ الحماية الدولية وتعزيز القدرة على الحماية

٦ – أحرز تقدم، من خلال أنشطة مختلف العناصر الفاعلة، في تعزيز نظام الحماية الدولية في أفريقيا. ولتمكين الحكومات من الاضطلاع بمسؤولياتها الوطنية، زادت مفوضة اللاجئين مساعدتها لعدد من الحكومات لتعزيز قدرتها على إجراء عملية تحديد وضع اللاجئين، بما في ذلك في بوروندي وملاوي ونيجيريا. وستتواصل هذه الجهود في عام ٢٠٠٦ وإلى ما بعد ذلك لإرساء إجراءات وطنية قابلة للتنفيذ وفعالة ويمكن تحمل نفقاتها لتحديد وضع اللاجئين. كما قدمت المفوضية أيضا المشورة والتوجيه للبلدان التي هي بصدد صياغة أو تنقيح القوانين الوطنية المتعلقة باللاجئين، بما فيها أنغولا وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية تنزانيا المتحدة وسيراليون وغينيا.

٧ – وقد تبيّن نجاح النهج الشامل لتوفير الحماية المتبع في مشروع تعزيز القدرة على توفير الحماية، والذي جرِّب في بنن وبوركينا فاسو وجمهورية تنزانيا المتحدة وكينيا، وقد نتجت عنه مجموعة كبيرة من المشاريع المختلفة التي تهدف إلى معالجة الثغرات التي جرى تحديدها، ووفرت بعض الجهات المانحة التمويل لعدد من تلك المشاريع.

٨ – وإضافة إلى المخططات المحددة للنشر الميداني مع عدة شركاء، فبحلول حزيران/يونيه ٢٠٠٦، كان سبعة من كبار موظفي الحماية قد أوفدوا إلى أفريقيا عن طريق الجهاز المشترك بين الوكالات لتوفير القدرة الاحتياطية للحماية، الذي أنشأه مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في عام ٢٠٠٥ بوصفه خدمة مشتركة تقدم للكيانات المكلّفة بمهام الحماية لبناء قدرة على مواجهة الاحتياجات المفاجئة بغرض تعزيز الاستجابة المتعلقة بحماية المشردين داخليا.

٩ - وواصلت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (مفوضية حقوق الإنسان) الإسهام في حماية حقوق الإنسان للاجئين والمشردين داخليا، في ليبريا مثلا، حيث قامت المفوضية برصد حقوق ما يزيد على نصف مليون من العائدين والمشردين داخليا من خلال أقسام حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة في ليبريا.

أمن الأشخاص الذين تهتم مفوضية اللاجئين بأمرهم وأمن الموظفين

١٠ - شملت المبادرات الرامية إلى معالجة قضايا أمن اللاجئين ما يلي: تعزيز آليات الأمن في المخيمات في تشاد ودارفور؛ وتعزيز الشراكات مع السلطات المحلية، في تشاد وفي كوت ديفوار مثلا؛ والمساعدة في تهيئة الظروف المواتية للعودة في جنوب السودان. وواصلت مفوضية اللاجئين وإدارة عمليات حفظ السلام برنامج تبادل الموظفين بينهما لزيادة تفعيل مجالات التعاون، من قبيل أمن اللاجئين والعائدين، ونزع السلاح، والتسريح وإعادة الإدماج، والأعمال المتعلقة بالألغام.

١١ - بيد أن عددا من الحوادث الأمنية الخطيرة وقع منذ صدور التقرير الأخير. ففي دارفور، حصدت الهجمة على مخيم آرو شارو للمشردين داخليا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ أرواح ٣٤ من المشردين داخليا ومن سكان القرية. وشكّل ذلك بداية فترة من تفاقم الأمن بشكل مطرد في أنحاء دارفور تلتها حوادث متكررة من المضايقات التي تعرّض لها المدنيون في القرى والمخيمات. وحملت مواصلة الهجمات على قوافل المساعدات الإنسانية الأمم المتحدة في نهاية المطاف إلى تعزيز الجوانب الأمنية لأنشطتها. ورغم اتفاق دارفور للسلام الذي أبرم مؤخرا، ما زال الأمن مثار قلق عميق في كل من السودان وشرق تشاد، حيث يرتبط الوضع الأمني المتفاقم ارتباطا وثيقا بأزمة دارفور. وشكّلت المنطقة الحدودية بؤرة للتوتر بشكل متزايد. وكانت عناصر مسلحة من الجانبين تعمل دون عقاب، ووردت أنباء عن حدوث تجنيد عسكري في المخيمات في شرق تشاد. وأدت الهجمات في قرى تشادية على طول الحدود إلى التشرد الداخلي وإلى تدفقات للاجئين إلى دارفور.

١٢ - وفيما يخص سلامة الموظفين، وقعت عدة حوادث خطيرة. فقد تسبب هجوم على مجمّع تابع لمفوضية اللاجئين في جنوب السودان في آذار/مارس ٢٠٠٦ في وفاة أحد موظفي المفوضية، وجرح آخر ووفاة أحد الحراس. وفي النصف الأول من عام ٢٠٠٦، وقعت ٢٧ حالة اختطاف سيارات في شرق تشاد، بما في ذلك هجوم عنيف على أحد موظفي منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). وفي غرب أفريقيا، واجه موظفو مفوضية اللاجئين جماعات معادية من اللاجئين ومن ملتمسي اللجوء الذين يطالبون بالمزيد من المساعدات

أو بإعادة التوطين، مما أدى في بعض الأحيان إلى تدمير الممتلكات وإلى مواجهات عنيفة بين الشرطة والسكان المحليين.

التسجيل والتوثيق

١٣ - واصلت مفوضية اللاجئين تعزيز قدرتها على تقديم حماية أفضل عن طريق تنفيذ برمجيتها المعروفة باسم (بروجيكت بروفايل)، التي تهدف إلى تحسين معايير ومنهجيات تسجيل اللاجئين وتوثيقهم. وحتى الآن أدخلت هذه البرمجية في ٢٤ عملية في أنحاء القارة.

تعميم مراعاة السن ونوع الجنس والتنوع

١٤ - مع تغطية استراتيجية تعميم مراعاة السن ونوع الجنس والتنوع بالفعل لعدد ٢٩ عملية من المتوقع الانتهاء من نشرها في أفريقيا جنوب الصحراء بحلول نهاية عام ٢٠٠٦. ويشترك في الاستراتيجية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والشركاء الذين يضطلعون بتقييمات تشاركية مع مختلف جماعات اللاجئين للعمل معا على تحديد المخاطر الرئيسية فيما يخص الحماية والاستراتيجيات اللازمة لإيجاد حلول. ومن أكبر التحديات الخاصة بالحماية التي ورد ذكرها في التقارير الحاجة إلى وضع استراتيجيات لتوفير سبل كسب الرزق لكي يتسنى تمكين الأشخاص المعنيين من العيش على نحو يحفظ كرامتهم. وتقوم المكاتب حاليا بتحليل النتائج المتعلقة بتعميم مراعاة السن ونوع الجنس والتنوع بهدف تكييف خططها وحل المشاكل كلما أمكن ذلك. ففي كينيا على سبيل المثال، اكتشف وجود مجموعة من النساء المصابات بالناسور وقدِّم لهن الدعم الصحي.

حماية اللاجئات

١٥ - واصلت العمليات تكريس الجهود لتنفيذ الالتزامات الخمسة للمفوض السامي تجاه اللاجئات على نحو أتم. وتبين التقارير المتعلقة بمنطقتي البحيرات الكبرى والجنوب الأفريقي أن جميع البلدان بذلت جهودا كبيرة لتنفيذ الالتزامات، لكنها تكشف أيضا عن استمرار وجود ثغرات كبيرة في عدة مجالات.

١٦ - وما زالت توعية النساء بحقوقهن جارية. ففي أنغولا، أحرز تقدم كبير في تمكين النساء من المشاركة في الانتخابات المقبلة، بوصفهن ناخبات ومرشحات. غير أن ثمة حاجة إلى تحسين إمكانية الحصول على الغذاء والملابس والتعليم الثانوي. وما زالت الجهود تبذل لسد الفجوات في العمليات التي لم يجر فيها الوفاء بالالتزامات.

منع العنف الجنسي والجنساني والتصدي لهما

١٧ - في عام ٢٠٠٥ واصل موظفو وكالات الأمم المتحدة وشركائها، جنبا إلى جنب مع اللاجئين والحكومات، التعاون لتشجيع منع العنف الجنسي والجنساني والتصدي لهما عبر نهج متعدد القطاعات. ففي الجنوب الأفريقي، حدث تحوُّل كبير في وضع برامج منع العنف الجنسي والجنساني والتصدي لهما نتيجة بحث أجري على آراء أطفال اللاجئين والعائدين بالنسبة للعنف في عام ٢٠٠٥ (في أنغولا وجنوب أفريقيا وزامبيا). ويشترك الأطفال حاليا بصورة أكبر في تحديد المخاطر التي تستلزم الحماية وفي إيجاد الحلول. وفي غرب دارفور، أنشئ ٣٣ مركزا للنساء في مستوطنات وقرى المشردين داخليا للسماح للنساء بالتصدي للمشاكل معا والحصول على دعم الأقران.

١٨ - وفي أيار/مايو ٢٠٠٦، أبرز تقرير يستند إلى دراسة أجرتها في ليبريا منظمة إنقاذ الطفولة بالمملكة المتحدة في عام ٢٠٠٥ انتشار الاستغلال والإيذاء الجنسيين للأطفال في مخيمات المشردين داخليا وفي المجتمعات التي يعودون إليها. واستجابة لذلك، وضعت الأمم المتحدة وشركاؤها خطة عمل لمنع الاستغلال والإيذاء الجنسيين والتصدي لهما على نحو فعال.

حماية الأطفال

١٩ - ما فتئت حماية الأطفال تعزز عبر زيادة الدعم الميداني، واستراتيجية تعميم مراعاة السن ونوع الجنس والتنوع، وأنشطة بناء القدرات، والشراكة المتواصلة فيما بين المنظمات التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والحكومات المضيفة. وأثناء التقييمات التشاركية مع مجموعات من الأطفال، لوحظ أن الأطفال غير المصحوبين بذويهم والأطفال المنفصلين عن ذويهم يتطلبون الرصد والمتابعة بمزيد من الانتباه. وفي داداب بكينيا، استُعرضت الإجراءات المشتركة بين الوكالات الخاصة بالأطفال غير المصحوبين والأطفال المنفصلين لكفالة اتباع نهج مشترك لتحديد الهوية والتسجيل والرصد؛ كما جرت زيادة الدعم عن طريق إسداء المشورة، والدعم التعليمي.

٢٠ - وفيما يخص تحركات العودة إلى الوطن سواء كانت تلقائية أو منظمة، وضعت آليات للحماية والعناية موضع التنفيذ لتلبية الاحتياجات المحددة للأطفال غير المصحوبين والأطفال المنفصلين عن ذويهم. وموّلت اليونيسيف أنشطة لدعم رصد حماية الأطفال خلال حالات العودة التلقائية بين شمال وجنوب السودان مثلا، بتوفير أفراد من القائمين على رعاية الأطفال مدرّبين على دعم العائدين من ذوي الاحتياجات الخاصة.

٢١ - وما زال التعاون بين الوكالات واللجان التوجيهية في شرق أفريقيا وغربها وفي القرن الأفريقي يعجِّل من تحقيق أهداف برنامج العمل المتعلق بحقوق الطفل.

٢٢ - ووردت أنباء عن وقوع تجنيد قسري للأطفال في مخيمات للاجئين في رواندا، حيث يشتبه في قيام جماعات من المتمردين تابعة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بتجنيد ١٨٥ طفلا. وفي شرق تشاد، وقعت في المخيمات حوادث عديدة للتجنيد السافر من جانب المتمردين السودانيين. وفيما أهيب بالحكومة التشادية أن تقوم بإنفاذ الطابع المدني لمخيمات اللاجئين، وضعت أنشطة للتدريب المهني والتثقيف في مجال السلام وأنشطة ترفيهية على صعيد المخيمات بغرض تشجيع السلوك الإيجابي والحيلولة دون تجنيد الشباب. وفي شمال أوغندا، حيث يستخدم جيش الرب للمقاومة البنات والصبيان كجنود أطفال، عملت اليونيسيف وشركاؤها على لمِّ شمل ٦٢٦ من الأطفال المختطفين سابقا مع مجتمعاتهم المحلية.

ظاهرة انعدام الجنسية

٢٣ - إن نطاق ظاهرة انعدام الجنسية في أفريقيا غير معروف تماما وما زال فهم طبيعة العديد من الحالات المحددة لانعدام الجنسية قاصرا. ومفوضية اللاجئين على علم بوجود عدد من الحالات، بما في ذلك في إثيوبيا وإريتريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وزمبابوي وكوت ديفوار وموريتانيا، حرّم فيها أفراد أو جماعات من الجنسية أو قد يكون من المتعذر عليهم اكتساب الجنسية.

٢٤ - وخلال عمليات العودة الطوعية إلى الوطن، وردت تقارير عن حالات جنسيات مشكوك فيها في صفوف العائدين في أنغولا وبوروندي و ''صوماليلاند''. وقد عملت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالتنسيق مع اليونيسيف ومع المؤسسات الحكومية في بلدان من قبيل غينيا - بيساو لتعزيز القدرات بغرض كفالة تسجيل المواليد باعتبار ذلك وسيلة للحيلولة دون انعدام الجنسية.

٢٥ - وشهدت السنة الماضية أيضا تطورين إيجابيين. فقد انضمت السنغال إلى الاتفاقيتين الدوليتين المتعلقتين بانعدام الجنسية، فيما يقر الدستور وقانون الجنسية الجديدين في جمهورية الكونغو الديمقراطية بأن جميع الأفراد المنتسبين إلى المجموعات العرقية والوطنية التي كانت تشكِّل الكونغو في فترة الاستقلال فضلا عن ذريتهم هم مواطنون.

جيم – الحلول الدائمة

العودة الطوعية وإعادة الإدماج

٢٦ – لا يزال حشد دعم المجتمع الدولي من أجل إعادة البناء والإصلاح يشكل تحديا أمام استمرار العودة وعملية السلام. وتؤدي عدم كفاية فرص إعادة الإدماج إلى اختيار العديد من اللاجئين البقاء في المنفى أو العودة إلى أماكن تتوفر لأطفالهم فيها إمكانية أفضل للحصول على التعليم والرعاية الصحية. فعلى سبيل المثال، ليس من الممكن الحفاظ على معدل العودة إلى بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان، إلا إذا أتيحت الموارد المالية الكافية لدعم أنشطة العودة وإعادة الإدماج، إضافة إلى تحسين الأحوال الأمنية.

٢٧ – وقد واصلت مفوضية اللاجئين توطيد الشراكات مع العناصر الفاعلة الرئيسية في مجال التنمية من أجل كفالة الانتقال السلس من برامج الإغاثة إلى برامج التنمية. وأدت المناقشات المعنية بتعزيز الشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (البرنامج الإنمائي) إلى اتفاق على التركيز على خمسة بلدان، وهي: أوغندا، وبوروندي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والسودان وليبريا. وبالمثل، دعمت منظمة العمل الدولية عمليات إعادة الإدماج في أنغولا، وبوروندي، وليبريا من خلال نشر خبراء تقنيين في إطار برنامج التعاون التقني المشترك بين المنظمة والمفوضية. وفي حالة وكالات التنمية الثنائية، واصلت المفوضية تعزيز شراكتها مع الوكالة اليابانية للتعاون الدولي، ولاسيما في مجال التدريب المهني، مع تحديد السودان كأولوية.

الاعتماد على الذات والإدماج المحلي

٢٨ – لم يحرز سوى تقدم متواضع بعض الشيء بالنسبة للإدماج المحلي في كامل أنحاء القارة. إلا أنه أحرز بعض التقدم فيما يتعلق بالإدماج المحلي للصوماليين من البانتو في جمهورية تترانيا المتحدة. وفي غينيا، عرضت الحكومة إدماج من تبقى من اللاجئين السيراليونيين محليا ومنحهم الجنسية. كما توجد إمكانات في جنوب أفريقيا، حيث أحرز اللاجئون تقدما على طريق الاندماج الاقتصادي؛ إلا أنه من الناحية القانونية، لا يمكن للاجئين تحويل مركزهم كلاجئين إلى مركز أكثر دواما. وسوف توضع مبادرات محددة لمواجهة هذه المشكلة وتنفذ بدءا من عام ٢٠٠٦.

٢٩ – وأجريت أنشطة من أجل تحسين سبل معيشة اللاجئين وفرص اعتمادهم على الذات. واستُخدم برنامج التعاون التقني المشترك بين منظمة العمل الدولية ومفوضية اللاجئين في إثيوبيا، وبنن، وبوركينا فاسو، وتشاد، وكينيا. وفي جنوبي تشاد، أرسلت منظمة العمل

الدولية والمفوضية خبيرا من منظمة العمل الدولية من أجل تصميم مشروع لتوفير أسباب الرزق المستدامة، يركز على تعزيز إنتاج المحاصيل والأنشطة المدرة للدخل لكفالة الأمن الغذائي للاجئي أفريقيا الوسطى بشكل أفضل.

٣٠ - وقام فريق من الاستشاريين المستقلين في أواخر عام ٢٠٠٥ بتقييم ''مبادرة زامبيا'' التي تستند إلى مفهوم التنمية من خلال الإدماج المحلي للاجئين. وتستخدم النتائج والتوصيات حاليا لتحسين إدارة المبادرة وتنفيذها، كما ستدخل في توسيعها المحتمل لتشمل مقاطعات أخرى من المقاطعات التي تستضيف اللاجئين في زامبيا.

إعادة التوطين في بلدان ثالثة

٣١ - ما زالت إعادة التوطين تشكل أداة قيّمة للحماية وحلا دائما للاجئين في العديد من البلدان، ومن بينها كينيا، وبوروندي، وغانا، وإثيوبيا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وزامبيا. وفي عام ٢٠٠٥، أُعيد توطين ما يزيد عن ٧٠٠ ١٦ لاجئ من ٢٨ بلدا في أفريقيا. وبينما استمر تسليم اللاجئين بصورة فردية، سُلمت ثلاث مجموعات لإعادة التوطين، بما في ذلك ٧٠٠ ناج من مذبحة عام ٢٠٠٤ في مركز عبور غاتومبا في بوروندي.

دال - إيصال المساعدة والاحتياجات الخاصة

استخدام المعايير والمؤشرات

٣٢ - بينما لوحظ قدر من التقدم في بعض الحالات، لا تزال هناك ثغرات كبيرة فيما يتعلق بتحقيق معايير مفوضية اللاجئين في العديد من قطاعات المساعدة، بما في ذلك التغذية، والصحة، والتعليم، والمياه والصرف الصحي. وتعاني أعداد كبيرة من اللاجئين في الحالات الممتدة من تراكم الآثار الضارة جراء تكرار أوجه القصور على صعد الخدمات الأساسية المتعلقة بالحماية والمساعدة. وتجعل هذه القيود من الصعب ضمان حتى الأنشطة الأساسية. وتشير التقارير المتعلقة بالأثر إلى عدم القدرة على طباعة بطاقات هوية اللاجئين، وإلى تخفيض عمليات إنشاء المآوى والمرافق الصحية.

الغذاء والتغذية

٣٣ - واصلت المفوضية وبرنامج الأغذية العالمي تكثيف تعاونهما على الصعد كافة من أجل الوفاء باحتياجات اللاجئين، والعائدين، والمشردين داخليا. وأجريت ١٣ بعثة تقييم مشتركة وثلاث دورات تدريبية من أجل تحسين نوعية البعثات كجزء من خطة العمل المشتركة بين برنامج الأغذية العالمي ومفوضية اللاجئين. ويقوم البرنامج والمفوضية حاليا

بتوسيع نطاق تعاونهما ليشمل المشردين داخليا، كما قاما بإنشاء فريقا عاملا رفيع المستوى معنياً بالمشردين داخليا للنظر في كيفية تكييف الإجراءات المتعلقة باللاجئين التي يتبعها البرنامج والمفوضية حاليا مع أوضاع المشردين داخليا.

٣٤ - وحاولت المبادرات المشتركة للدعوة مواجهة أزمة التمويل وأثرها على إيصال المساعدة للمشردين. وأجبرت قيود التمويل برنامج الأغذية العالمي على تخفيض حصص الإعاشة من الأغذية المقدمة للاجئين والمشردين داخليا والعائدين في بلدان من قبيل أنغولا، وتشاد، وجمهورية تترانيا المتحدة، وزامبيا، والسودان (منطقة دارفور)، وسيراليون، وغينيا، وكينيا. وقد خففت بعض المنح من الأزمة، إلا أن الحالة لا تزال غير مستقرة في العديد من الحالات الممتدة للاجئين والمشردين داخليا. وقام رؤساء برنامج الأغذية العالمي واليونيسيف ومفوضية اللاجئين ببعثة مشتركة في آذار/مارس ٢٠٠٦ إلى بوروندي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا من أجل توجيه الأنظار إلى احتياجات المشردين داخليا واللاجئين والعائدين في منطقة البحيرات الكبرى.

٣٥ - وفي عام ٢٠٠٥، وعقب التحليل والتقييمات الميدانية للحالة التغذوية، أصبحت التغذية إحدى الأولويات العليا لمفوضية اللاجئين. وأولي تركيز خاص لمواجهة الحالة التغذوية المتدهورة للأطفال والنساء في بعض عمليات اللاجئين، بما في ذلك في إثيوبيا، وتشاد، وكينيا، حيث تجاوز معدل انتشار سوء التغذية الحاد نسبة ١٥ في المائة. وشملت الأنشطة الاستراتيجية المشتركة لمفوضية اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي تحليل أسباب وتبعات سوء الحالة التغذوية في هذه البلدان، وكذلك في جمهورية تترانيا المتحدة، ووضع استراتيجيات تغذوية في إثيوبيا وكينيا. ودُمجت استراتيجيات البرمجة المتعلقة بالتغذية وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في زامبيا وأوغندا بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي واليونيسيف. كما يولي برنامج الأغذية العالمي تركيزا إضافيا على جودة الأغذية من أجل منع حالات النقص في المغذيات الصغرى، وهو أحد أكبر العوامل المساهمة في ارتفاع معدلات سوء التغذية. وتتعاون اليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي، مع شركاء آخرين، من أجل القضاء على جوع الأطفال، وذلك من خلال مبادرة عالمية لخفض عدد من يعانون من الجوع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، على النحو المستهدف في الأهداف الإنمائية للألفية.

التعليم

٣٦ - توجد برامج للتعليم بجميع العمليات في أفريقيا، ويعمل على تنفيذها ما يفوق ١٠٠ من المنظمات المحلية والدولية والحكومات. فمن بلدان اللجوء ومستوطنات المشردين داخليا إلى مناطق العودة، تجرى مبادرات من أجل الوفاء باحتياجات التعليم الخاصة بالأطفال

المتضررين من التشريد القسري ومن أجل التحضير لعودتهم بشكل سلس إلى أماكن منشأهم. وبدأ مشروع تجريبي في غرب أفريقيا لما يزيد على ٣ ٠٠٠ مراهقة ومراهق من اللاجئين الليبيريين من أجل مواجهة مخاطر الحماية وتوفير مهارات مما تحتاجه سوق العمالة بهدف تيسير إعادة الإدماج لدى عودتهم إلى ليبريا. وفي مخيمات المشردين داخليا في السودان، دعمت اليونيسيف وصندوق إنقاذ الطفولة بالمملكة المتحدة تدريب المعلمين من المشردين داخليا تحضيرا للانتقال إلى جنوب السودان، حيث تقود اليونيسيف الجهود من أجل دعم استئناف التعليم الأساسي للعائدين من الأطفال المشردين. وفي عمليات أخرى من عمليات الإعادة إلى الوطن، بما في ذلك بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ثمة حاجة عاجلة لدعم جهود إصلاح المرافق المدرسية بهدف الحفاظ على استمرار إعادة اللاجئين الذين يترددون في العودة بسبب ضعف الخدمات التعليمية مقارنة بمستوطنات اللاجئين.

٣٧ - وبهدف تشجيع المشردين واللاجئين والعائدين من الأطفال على الالتحاق بالمدارس، ينفذ برنامج الأغذية العالمي برامج التغذية المدرسية في إثيوبيا ليستفيد منها الأطفال اللاجئون، وفي ليبريا للعائدين من الأطفال المشردين داخليا، وفي أنغولا، حيث ينفذ البرنامج في المقاطعات ذات المعدلات العالية من السكان العائدين.

٣٨ - وفي بلدان اللجوء، وبالإضافة إلى كفالة حق الأطفال اللاجئين في التعليم الابتدائي بذلت جهود من أجل دعم إمكانية الحصول على التعليم الثانوي والتعليم العالي بطرق من بينها برامج لتوفير إعانات ومنح دراسية ممولة بشكل مخصص. وعلى صعيد التعليم العالي، استفاد ٧٤١ من شباب اللاجئين المنتمين إلى ٢٠ بلدا أفريقيا من المنح الدراسية التي يقدمها صندوق مبادرة ألبرت أينشتاين الألمانية الأكاديمية لصالح اللاجئين. وما زالت برامج المنح الدراسية للتعليم الثانوي للفتيات مستمرة في أوغندا وغانا.

٣٩ - وأثرت التخفيضات الكبيرة التي أسفرت عنها حالات العجز المالي المزمن بشكل خطير على قدرة مفوضية اللاجئين على دعم برامج التعليم الأساسي. وفي بعض الحالات، أسفرت هذه التخفيضات عن تعليق أو تقليل برامج التعليم الثانوي، وخفض شديد لأنشطة التعليم الابتدائي، في بلدان من بينها زامبيا والكونغو، ومن ثم زيادة مخاطر الحماية والتعرض للاستغلال في العمل والاستغلال الجنسي.

الصحة

٤٠ - وفي عام ٢٠٠٦، أصبحت الملاريا، وسلامة الأمومة، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز جزءا من أولويات مفوضية اللاجئين المتعلقة بالصحة. وبدئت الخطة الاستراتيجية لمكافحة الملاريا (٢٠٠٥-٢٠٠٧) من أجل كفالة إمكانية حصول اللاجئين

على الوقاية والتشخيص والعلاج بشكل فعال، إلى جانب كفالة أن تكون مكافحة الملاريا مشمولة في برامج العودة، وإعادة الإدماج، وإعادة التأهيل، وإعادة البناء في أفريقيا. وقد أنجزت في تشاد وليبريا مبادرة التقييمات الصحية المشتركة بين الوكالات في الأزمات الإنسانية التي تقودها منظمة الصحة العالمية ومفوضية اللاجئين. كما جرت صياغة مبادئ توجيهية مرجعية. وكانت إثيوبيا وكينيا هما البلدين المستهدفين في أفريقيا لبدء تنفيذ مفهوم العلاج المتكامل لأمراض الطفولة في المخيمات. واستمرت المفوضية في العمل بالمشاركة مع مؤسسات ''مراكز مكافحة الأمراض'' في وضع وتنفيذ نظام موحد للمعلومات الصحية في جمهورية تترانيا المتحدة، وكينيا، وإثيوبيا من أجل تحسين الاستجابة المتعلقة بالرعاية الصحية وإيصالها للاجئين.

٤١ - وواصلت الوكالات الشقيقة التابعة للأمم المتحدة، ووزارات الصحة وغيرها من الشركاء التعاون دعما لإصلاح قطاع الصحة في عمليات الإعادة إلى الوطن. ويجري توفير المساعدة أيضا في مجال الرعاية الصحية في برامج اللاجئين ولصالح المشردين داخليا. كما وفرت اليونيسيف والشركاء الدعم في حالات الطوارئ من أجل الوفاء بالاحتياجات الأكثر إلحاحا في مجال الرعاية الصحية لعدد كبير من الكونغوليين المشردين داخليا ومجتمعاتهم المضيفة في مقاطعتي كاتانغا الوسطى وكيفو الجنوبية اللتين تتسمان بحالة مزمنة من انعدام الأمن.

٤٢ - أما المبادرات الإقليمية المشتركة للصحة الإنجابية، والتي يبرز في دعمها صندوق الأمم المتحدة للسكان فقد اشتملت على، الرعاية والتثقيف الطبيين للاجئين الليبيريين في سيراليون، وجراحات الناسور للسودانيات والنساء المحليات في تشاد، ومشاريع شاملة للصحة الإنجابية في السودان.

فيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب/(الإيدز)

٤٣ - لا تزال كفالة الاحترام الواجب لحقوق الإنسان الخاصة بالمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومكافحة انتشار الفيروس فيما بين اللاجئين والعائدين والمشردين داخليا، من بين أهم أولويات وكالات الأمم المتحدة وشركائها. كما استمرت جهود الدعوة إلى إدراج اللاجئين والعائدين والمشردين داخليا في السياسات والبرامج الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وبصفة خاصة في جنوبي أفريقيا. وقامت مفوضية اللاجئين مؤخرا بنشر وتوزيع كتيب رسوم يستهدف الشباب في أفريقيا من أجل الترويج لبيئة خالية من التمييز للاجئين والعائدين.

٤٤ - ووضع صندوق الأمم المتحدة للسكان ومفوضية اللاجئين مشروعا، بدعم تقني من منظمة الصحة العالمية، لإدراج الإجراءات الوقائية بعد التعرض لفيروس نقص المناعة البشرية من أجل منع انتقال الإصابة به إلى ضحايا الاغتصاب، في برامج مكافحة العنف الجنسي والعنف الجنساني في بيئات اللاجئين. كما قدم صندوق الأمم المتحدة للسكان مساهمة للمفوضية لشراء وتوزيع رفالات لصالح اللاجئين والعائدين والمشردين داخليا في ١٦ بلدا في أفريقيا من أجل المساعدة على منع انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتعزيز الحماية من حالات الحمل غير المرغوب.

٤٥ - وواصل البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المشمول برعاية متعددة والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، ومفوضية اللاجئين العمل معا جنبا إلى جنب في إطار مبادرة البحيرات الكبرى لمكافحة الإيدز. وثمة مبادرات إقليمية أخرى، مثل مبادرة اتحاد نهر مانو لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومبادرة البلدان المطلة على أنهار الكونغو وأوبانغي وشاري، شملت اللاجئين في أنشطتها البرنامجية. وقام أعضاء فرقة العمل التابعة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في ظروف الطوارئ دليلا إرشاديا تدريبيا عن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في ظروف الطوارئ، وواصلوا عمليات التدريب والترويج المتعلقة بالمبادئ التوجيهية لمبادرات مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

هاء - التعاون مع المنظمات الإقليمية

٤٦ - واصلت المنظمات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية العمل مع وكالات الأمم المتحدة لتعزيز حماية المشردين والبحث عن حلول دائمة. وعقدت أربعة اجتماعات رئيسية: المؤتمر الوزاري للاتحاد الأفريقي بشأن اللاجئين والعائدين والمشردين في أفريقيا، في واغادوغو في أيار/مايو - حزيران/يونيه ٢٠٠٦؛ والمؤتمر الوزاري للسلطة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بشأن اللاجئين والعائدين والمشردين داخليا، في نيروبي في شباط/فبراير ٢٠٠٦، واجتماع الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي/مفوضية اللاجئين بشأن الحماية الفعالة للاجئين في منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، في بوتسوانا، في آب/أغسطس ٢٠٠٥؛ واجتماع الخبراء الإقليمي المشترك بين مفوضية اللاجئين والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن الحلول الدائمة في غرب أفريقيا، في أكرا، في أيار/مايو ٢٠٠٥. وإضافة إلى ذلك، اشتركت مفوضية اللاجئين في تنظيم حلقتين دراسيتين إقليميتين: التشريد الداخلي في الجنوب الأفريقي مع الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي/مؤسسة بروكينغز في آب/أغسطس

٢٠٠٥؛ والتشريد الداخلي في غرب أفريقيا مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا/مؤسسة بروكينغز في نيسان/أبريل ٢٠٠٦.

٤٧ - وما زالت وكالات الأمم المتحدة تشارك مشاركة كاملة في برنامج الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا. وواصلت مفوضية اللاجئين العمل كأمانة لمجموعة الأمم المتحدة الفرعية المعنية بالاستجابة الإنسانية والإنعاش في مرحلة ما بعد الصراع. وشرعت المفوضية، بدعم حاسم الأهمية من الوكالة اليابانية للتعاون الدولي، في مشروع لتجميع تحليلات أولية لعملية الإنعاش والإعمار في مرحلة ما بعد الصراع في ١٤ بلدا، للتعرف على الاحتياجات الأساسية والثغرات في الأنشطة الماضية والجارية. وجرى إعداد تقارير عن أنغولا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان وكوت ديفوار وليبريا.

واو - تنسيق الموارد

٤٨ - ما زالت عملية النداءات الموحدة المشتركة بين الوكالات تمثل أداة هامة للتنسيق والتخطيط الاستراتيجي في حالات الطوارئ والكوارث الطبيعية المعقدة في أفريقيا. وفيما يتعلق بعام ٢٠٠٦، أعدت المنظمات الأعضاء في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات ١٥ نداء موحدا لأزمات في أفريقيا، مع خطط عمل منسقة للتدابير الإنسانية تتطلب ٤,٣ بليون دولار أمريكي. وإضافة إلى ذلك وجه نداء عاجل أقصر أجلا من أجل غينيا - بيساو.

٤٩ - وأظهر التتبع المالي الذي أجراه مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للجهات المانحة استجابة للنداءات أنه في منتصف حزيران/يونيه ٢٠٠٦، تراوح التمويل العام لتلك النداءات بين ١٥ و ٥٢ في المائة من الاحتياجات. وتحقق معدل تمويل يقل عن ٤٠ في المائة في أغلبية النداءات (بما في ذلك القرن الأفريقي والسودان وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية والكونغو وغينيا وكوت ديفوار وجمهورية أفريقيا الوسطى وليبريا). وما زال الافتقار إلى التمويل الملائم الذي يتسم بحسن التوقيت ويمكن التنبؤ به، يؤثر على قدرة الوكالات الإنسانية على الاستجابة الفورية والفعالة لاحتياجات السكان المتضررين.

٥٠ - ويشكل الصندوق المركزي للاستجابة في حالات الطوارئ، الذي بدأ أعماله في آذار/مارس ٢٠٠٦، أداة هامة إضافية لتوفير تمويل سريع للطوارئ الجديدة ولتوفير الدعم في حالات الأزمات التي تتميز بنقص تمويلها بصفة مزمنة. وقد تلقى الصندوق ٢٢١ مليون دولار كتمويل مدفوع فعلا أو ملتزم به زائدا ٤٢ مليون دولار كتبرعات معلنة لم يلتزم بها (حتى ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٦). وبلغ ما صرفه أو ارتبط به حتى تاريخه ٥٢ مليون دولار فيما يتعلق بأزمات جديدة أو مزمنة. وإضافة إلى ذلك، وعملا بروح مبادرة المنح الإنسانية

الحميدة، ما زال الصندوق المشترك للعمل الإنساني للسودان والصندوق المشترك لجمهورية الكونغو الديمقراطية يوفران دعما حيويا للوكالات المنفذة بتوجيه الأموال بسرعة إلى البرامج الأكثر احتياجا.

٥١ - ونتيجة للجهود المشتركة بين الوكالات لتحسين عملية النداءات الموحدة أصبحت عمليات تقييم الاحتياجات والرصد الاستراتيجي واضحة وموحدة بدرجة أكبر. وفي عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ وسع نطاق الإطار الجديد لتحليل الاحتياجات ليشمل أوغندا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكوت ديفوار.

ثالثا - استعراضات عامة على الصعيد الإقليمي

ألف - شرق أفريقيا والقرن الأفريقي

٥٢ - ما زالت السودان، التي يزيد عدد من شردهم الصراع فيها على ٦ ملايين نسمة، تشكل محور اهتمام المجتمع الدولي، وخاصة الحالة في دارفور وآثارها في تشاد المجاورة[(١)]. وفي تطور آخر أثر الجفاف الشديد في شرق أفريقيا والقرن الأفريقي فيما يقدر بنحو ٥,٥ مليون نسمة يواجهون حالات نقص شديد في الأغذية مما يتسبب في حركات نزوح إضافية للسكان يتجه بعضها إلى مستوطنات اللاجئين في كينيا.

٥٣ - وفي الصومال أدى ظهور اتحاد المحاكم الإسلامية في حزيران/يونيه ٢٠٠٦ في مقديشيو وضواحيها إلى إضعاف مركز الحكومة الاتحادية الانتقالية. وقد حث المجتمع الدولي كلا الطرفين على تجديد الحوار. وإضافة إلى ذلك ما زال سكان إرتيريا يصلون بمعدل ثابت إلى إثيوبيا والسودان، وقد نتج ذلك جزئيا من التوترات بين إثيوبيا وإرتيريا.

٥٤ - وفي تلك الظروف، يشكل بدء عملية الإعادة الميسرة إلى الوطن في السودان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ تطورا إيجابيا رئيسيا. ويجدر أيضا الإشارة بصفة خاصة إلى عودة نحو ٠٠٠ ٣٢ من المشردين الداخليين الإريتريين منذ شباط/فبراير ٢٠٠٥ إلى أماكن منشأهم، من خلال برنامج للعودة وإعادة التأهيل شرع فيه بالاشتراك بين الحكومة ووكالات الأمم المتحدة.

(١) ترد المعلومات الخاصة بتشاد في الفرع جيم أدناه المتعلق بأفريقيا الوسطى ومنطقة البحيرات الكبرى.

السودان

٥٥ - عقب توقيع اتفاق السلام بين حكومة السودان وحركة/جيش تحرير شعب السودان في أوائل عام ٢٠٠٥، عاد ما يقدر بعدة مئات الآلاف من المشردين داخليا واللاجئين، طواعية وتلقائيا إلى جنوب السودان.

٥٦ - واستجابة لذلك، وقعت اتفاقات ثلاثية الأطراف بين مفوضية اللاجئين وحكومة جنوب السودان ومعظم بلدان اللجوء المجاورة، تحدد الإطار القانوني للإعادة إلى الوطن في جنوب السودان. وكانت تلك الاتفاقات بمثابة الدليل للعودة الميسرة لأكثر من ١٠ ٠٠٠ لاجئ منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، معظمهم عائدون من جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا وأوغندا. وفي بلدان اللجوء سجل اللاجئون العائدون وجرى التصديق المتعلق بعودتهم. وجرى أيضا توسيع نطاق التدريب المهني لتهيئة اللاجئين للعودة إلى الوطن. ونظمت حملات توعية تشمل مخاطر الألغام والمخاطر الصحية للأشخاص المشردين داخليا واللاجئين لضمان سلامة العودة وطابعها الطوعي.

٥٧ - وإضافة إلى برامج المساعدة الإنسانية الجارية في مناطق التزوح، قدمت الوكالات الإنسانية مساعدة للاجئين العائدين والمشردين داخليا أثناء رحلة العودة إلى الوطن وفي مناطق العودة الآمنة. وطوال طرق العودة قدمت اليونيسيف وشركاؤها الماء النظيف في محطات على الطريق لمساعدة المشردين داخليا العائدين تلقائيا وهم في طريق عودتهم.

٥٨ - وفي جنوب السودان، واصلت الجهات الإنسانية الناشطة تخصيص موارد لخلق ظروف مواتية لعودة دائمة في قطاعات مثل الحماية البدنية والماء والإصحاح والتعليم وسبل الرزق والبنية التحتية للمجتمعات المحلية. وخزنت اللوازم من غير الغذاء مسبقا في أماكن مناسبة للعائدين. ويشمل الدعم المقدم من برنامج الأغذية العالمي لعودة اللاجئين والمشردين داخليا وإعادة إدماجهم في السودان حصصا غذائية ودعما للأنشطة الرامية إلى التخفيف من الضغط على المجتمعات المحلية للمقيمين، والإسهام بذلك في إيجاد بيئة إيجابية للعائدين. ونفذ ما يزيد على ١٠٠ مشروع لإعادة الإدماج في المجتمعات المحلية تفيد العائدين ومجتمعات الاستقبال، وذلك عن طريق ١٨ منظمة غير حكومية مشاركة. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٦، بدأت حكومة جنوب السودان بالاشتراك مع اليونيسيف تنفيذ مبادرة ''اذهب إلى المدرسة'' الرامية إلى إلحاق ١,٦ مليون طفل بالمدارس بحلول نهاية عام ٢٠٠٧ وإلى إصلاح المباني المدرسية.

٥٩ - وظل الوضع في دارفور يطرح تحديات كبرى لمجتمع المساعدة الإنسانية عامة، رغم إحساس بالتفاؤل أثناء النصف الأول من عام ٢٠٠٥ عندما عاد ما يقدر بـ ٢٠ ٠٠٠

شخص تلقائيا إلى قُراهم الأصلية. ووقع اتفاق أبوجا للسلام بين حكومة السودان والفصيل الأكبر من حركة/جيش تحرير شعب السودان في وقت كانت فيه حالة الأمن في أجزاء كثيرة من دارفور، وخاصة في غرب دارفور، قد أخذت تتدهور باضطراد منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

٦٠ - وواصلت وكالات الأمم المتحدة الدعوة إلى تخفيف المعاناة البشرية في دارفور. ومع وجود ما يزيد على ٠٠٠ ١٣ من الأفراد القائمين بالأعمال الإنسانية من ٨٤ منظمة غير حكومية وجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر ومن ١٣ وكالة من وكالات الأمم المتحدة، واصل وجود الجهات العاملة في الحقل الإنساني التزايد في ٢٠٠٥ لتغطية الاحتياجات الأساسية لعدد ٣,٦ مليون شخص في دارفور، من بينهم ١,٨ مليون من المشردين داخليا. ووفرت اليونيسيف إمكانية الحصول على الماء النظيف وخدمات الصرف الصحي لما يزيد على ٢,٤ مليون شخص. وفي النصف الأول من عام ٢٠٠٦، كان يوجد في دارفور ٧٠ في المائة من المستفيدين الذين تصل إليهم مساعدات برنامج الأغذية العالمي البالغ عددهم في المتوسط ٣ ملايين شهريا، وفي إطار عملية البرنامج في السودان، وواصلت مفوضية اللاجئين تنسيق أنشطة حماية المخيمات وإدارتها، وأدخلت مشاريع صغيرة النطاق لإعادة الإدماج في المجتمعات المحلية لمساعدة العائدين تلقائيا على إعادة الاندماج في مجتمعاتهم في غرب دارفور.

٦١ - بيد أن المكاسب التي أحرزت من خلال توفير المعونة الإنسانية بدأت تتناقص ببطء حيث أدت قيود الأمن والتمويل إلى خفض حجم عملية مفوضية اللاجئين في غرب دارفور بحوالي النصف في عام ٢٠٠٦. وفي شمال دارفور منع الصراع الدائر اليونيسيف من الوصول إلى أكثر من ٠٠٠ ١٠٠ من المشردين داخليا و ٠٠٠ ٧١ من الأشخاص المتضررين من الصراع في المجتمعات المحلية المضيفة.

٦٢ - ولا يزال ما بين ٣٠ و ٤٠ إريتريا يتوافدون يوميا على شرق السودان، الذي يستضيف حاليا أكثر من ٠٠٠ ١٢٠ من اللاجئين الإريتريين المقيمين في مخيمات. ونظرا للموارد المحدودة التي حُملت فوق طاقتها، وُضعت استراتيجية جديدة تركز على الاعتماد على النفس والأمن الغذائي. وأعيد تكييف برنامج الخيارات المستدامة لتأمين أسباب المعيشة في شرق السودان، الذي يُنفذ بالتعاون بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، والاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بغية تعزيز أثره على اللاجئين والمجتمعات المحلية والمناطق المضيفة.

٦٣- وقد استمرت القيود الصارمة المفروضة على حركة جميع المنظمات الأجنبية في ولاية كسلا. ومُنع بعض موظفي الأمم المتحدة من دخول المنطقة وطُلب من آخرين أن يُغادروها. إن عدم إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية إلى المنطقة، التي تعاني بالإضافة إلى ذلك من التخلف المزمن والفقر المتفشي، ترتبت عليه آثار خطيرة وألحق ضررا كبيرا بقدرة الأمم المتحدة على توفير الحماية والمساعدة الفعالتين.

الصومال

٦٤ - رغم استتباب السلام والاستقرار النسبيين في شمال غرب وشمال شرق الصومال منذ بضع سنوات، لا تزال الحالة في وسط وجنوب الصومال متقلبة، مما يحول دون عودة ٠٠٠ ٢٣٥ لاجئ إلى هذه المناطق. وواصلت مفوضية اللاجئين تيسير عودة اللاجئين وخاصة إلى ''صوماليلاند'' و ''بنتلاند''، وعودة أعداد صغيرة إلى مقديشو، حيث بلغ العدد الإجمالي للعائدين ٩٠٠ ١١ في عام ٢٠٠٥. ويجري استعراض خطة العمل الشاملة المقترحة، التي تسعى لتقديم حلول دائمة وناجعة إلى اللاجئين والعائدين والمشردين داخليا من الصوماليين، في ضوء التطورات الأخيرة في الصومال. وقد أثارت مشاعر التوتر المتصاعدة في الصومال بين المجلس الأعلى للمحاكم الإسلامية والحكومة الانتقالية، مخاوف من حدوث مواجهات عسكرية على نطاق واسع قد تؤدي إلى تشرد الناس داخل الصومال وفي البلدان المجاورة، وخاصة كينيا وإثيوبيا وأوغندا. وقد عبر حاليا قرابة ٠٠٠ ٢٠ صومالي إلى كينيا منذ مطلع عام ٢٠٠٦ بسبب الجفاف والصراع.

٦٥ - ورغم الجهود التي تبذلها الوكالات الإنسانية والمنظمات غير الحكومية، فإن الاحتياجات الإنسانية الأساسية للمشردين الذين يقدر عددهم بنحو ٠٠٠ ٣٥٠ - ٠٠٠ ٤٠٠ مشرد لا تزال لم تلبى تماما في جميع القطاعات، بما في ذلك بعض المناطق المشمولة بالحماية. ويعود ذلك في جزء منه إلى عدم كفاية القدرات والوجود اللازمين للقيام بجهود كافية للإغاثة والإنعاش، وارتفاع مستويات انعدام الأمن، والافتقار إلى وجود سلطة واضحة. وتقود المفوضية أنشطة الدعوة لإشراك طائفة أوسع من الجهات الفاعلة في الصومال.

أوغندا

٦٦ - لا يزال التشرد والفقر وارتفاع حدة العنف نتيجة النزاع المسلح الذي دام عشرين سنة بين قوات الدفاع الشعبية الأوغندية وجيش الرب للمقاومة يثير أزمة إنسانية حادة في شمال أوغندا. وقد أدى النزاع إلى تشريد ما يقدر بعدد ١,٥ مليون شخص من بيوتهم

ونزوحهم إلى معسكرات، حيث لا يتوفر لهم إلى حد كبير الحق في الحصول على رعاية صحية أساسية، ومياه آمنة، وتعليم ابتدائي وحماية ومأوى.

٦٧ - وقد عززت استراتيجيات الحماية الإنسانية عقب إدخال نهج قيادة المجموعات. مع التركيز على تعزيز حرية الحركة للسكان المتأثرين في شمال أوغندا ودعم عودة المشردين داخليا إلى ديارهم. وتبين تقديرات مفوضية اللاجئين أن ٠٠٠ ٣٥٠ شخص قد عادوا إلى ديارهم منذ عام ٢٠٠٥ وحتى منتصف عام ٢٠٠٦ في مناطق لانغو وتيزو وأكولي نتيجة توفر قدر أكبر من حرية الحركة.

٦٨ - وفي أعقاب النشاط العسكري في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، هرب ما يقرب من ٠٠٠ ٢٠ كونغولي في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ إلى أوغندا. وقد عاد معظمهم، إلا أنه لا يزال هناك ٠٠٠ ٥ شخص في المعسكرات حيث يتلقون الحماية والمساعدة. وفي الأشهر الأخيرة، وصل عدة مئات من اللاجئين إلى أوغندا، وذكروا أن انعدام الأمن والافتقار إلى الطعام ومرافق التعليم هي الأسباب التي جعلتهم يغادرون جنوب السودان. ويزيد الأشخاص الجدد هؤلاء من اللاجئين البالغ عددهم ٠٠٠ ٢٠٧ لاجئ، من جنوب السودان بصفة أساسية الذين تستضيفهم أوغندا حالياً.

باء - غرب أفريقيا

٦٩ - مع حدوث تحسينات هامة في الحالة الإنسانية في بلدان اتحاد نهر مانو، تناقص العدد الإجمالي للاجئين في غرب أفريقيا وبلغ ٠٠٠ ٣٧٧ بالمقارنة مع ٠٠٠ ٤٦٥ في عام ٢٠٠٤. ومع استمرار استقرار الحالة في سيراليون استفاد قرابة ٠٠٠ ٢٧٢ عائد سيراليوني من دعم إعادة الإدماج للسنة الرابعة والسنة الأخيرة بقيادة مفوضية اللاجئين المؤلف من ٧٠٠ مشروع من مشاريع تمكين المجتمعات المحلية. وفي سيراليون، كما هو الحال في معظم بلدان غرب أفريقيا، لا تزال الحالة الاجتماعية والاقتصادية تشكل شاغلا رئيسياً. وفي سياق الفقر المدقع وبطالة الشبان الهائلة، فإنه من الصعوبة بمكان بالنسبة للعديد من الأشخاص المشردين الاستقرار محليا أو إعادة الاندماج في موطنهم الأصلي دون دعم من المجتمع الدولي.

كوت ديفوار

٧٠ - لا تزال الحالة تثير القلق وخاصة في الجزء الغربي من البلد، حيث أُرغم أفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة وموظفو المساعدات الإنسانية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ في بلدة غويغلو على مغادرة البلدة وتعليق أنشطتهم مؤقتا بعد حدوث عمليات عنف منظمة.

٧١ - وفي الأماكن الأخرى من البلد، لا تزال محنة ما يقدر بعدد ٠٠٠ ٧٠٩ من المشردين داخليا مصدر قلق رئيسي لأوساط المساعدة الإنسانية. ففي أواخر عام ٢٠٠٥، نسقت مفوضية اللاجئين إجراء دراسة عن المشردين داخليا لتحليل احتياجاتهم من المساعدة والحماية والأسر المضيفة في خمس مناطق ذات أولوية. وفي آذار/مارس ٢٠٠٦، طلب منسق شؤون المساعدة الإنسانية إلى مفوضية اللاجئين ترأس مجموعة حماية المشردين داخليا لتعزيز الاستجابة التنفيذية لاحتياجات حماية المشردين.

٧٢ - ولا تزال البلدان المجاورة أيضا متأثرة سلبا بالأزمة الحالية في كوت ديفوار، ولم يتم حتى الآن إعادة إدماج العديد من الأعداد الكبيرة من مواطني بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الذين طردوا أو هربوا من كوت ديفوار منذ الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ في موطنهم الأصلي، إدماجا تاما.

غينيا - بيساو

٧٣ - أدت المواجهات المسلحة في آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠٠٦ في الجزء الغربي من حدود غينيا - بيساو مع السنغال إلى التشريد القسري لما يقرب من ٠٠٠ ١٠ شخص داخل غينيا - بيساو وقرابة ٢٥٠٠ شخص إلى السنغال في ذروة الأزمة. وقد استضافت المجتمعات المحلية المشردين بدعم وحماية جهات المساعدة الإنسانية.

ليبريا

٧٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قرر أكثر من ٠٠٠ ٧٠ لاجئ ليبري العودة برعاية مفوضية اللاجئين، وخاصة من كوت ديفوار وغينيا وسيراليون، في حين عاد ما يقدّر بعدد ٠٠٠ ٢٠٠ تلقائيا. وعلاوة على ذلك، ساعدت كل من الحكومة والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية زهاء ٠٠٠ ٣١٤ من المشردين داخليا، على العودة إلى مواطن منشأهم.

٧٥ - إن القرار الذي اتخذته المفوضية في شباط/فبراير ٢٠٠٦ للتحول من تيسير عودة اللاجئين إلى تعزيزها، نظرا للتحسن الملحوظ في الحالة بعد تولي الإدارة الجديدة في ليبريا السلطة، أثرّ إيجابيا على نسبة العودة. إلا أن توفر الخدمات الأساسية بشكل محدود جداً لا يزال يشكل عقبة. وفي محاولة لمعالجة هذا الشاغل ورأب هذه الهوة الانتقالية، وضع البرنامج الإنمائي، واليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأغذية والزراعة ومفوضية اللاجئين خطة عمل مشتركة لجهود الإنعاش المنفذة في المجتمعات المحلية وإعادة الخدمات الاجتماعية في ليبريا إلى ما كانت عليه. وتقدم الخطة إطار عمل متكامل لمواءمة التدخلات البرنامجية وتدعم الانتقال من جهود الإغاثة والتدخلات الإنسانية إلى أهداف بعيدة المدى

تقوم على أساس الانتعاش وأهداف التنمية. ومن المتوقع أن حركة العودة ستزداد سرعة مع استمرار تحسن الحالة في ليبريا. وستكون قدرة المجتمع الدولي على تعزيز دعمه لجهود إعادة البناء مفتاح نجاح عملية السلام التي بدأت في عام ٢٠٠٣، بالإضافة إلى تنفيذ النهج التجميعي لإصلاح أنشطة المساعدة الإنسانية.

توغو

٧٦ - أدى العنف السياسي في نيسان/أبريل ٢٠٠٥ إلى نزوح ما يقرب من ٤٠ ٠٠٠ لاجئ إلى بنن وغانا حيث تلقوا المساعدة والحماية. وذكرت عملية تحقق أجريت في بلديّ اللجوء كليهما أن عدد اللاجئين المسجلين قد انخفض كثيراً. ويعتقد أن العديد من اللاجئين قد عادوا تلقائيا إلى توغو، في حين قد يعود بعضهم إلى بلدان أفريقية أخرى. وبدأت السلطات في توغو مبادرات عديدة لتشجيع عودة اللاجئين ويقال إنها أحرزت ''خطوة هامة'' في عملية الحل من خلال الحوار بين الأطراف في توغو في أيار/مايو ٢٠٠٦. وقد ساعدت مفوضية اللاجئين في بنن عدداً قليلاً من الأفراد الراغبين في العودة وسوف تتخذ إجراءات أكثر استباقا لتيّسر العودة الطوعية ما أن تسمح الظروف في توغو بذلك.

جيم - أفريقيا الوسطى ومنطقة البحيرات الكبرى

٧٧ - في الوقت الذي أحرز فيه تقدم في المنطقة دون الإقليمية لأفريقيا الوسطى والبحيرات الكبرى، لا سيما على الجبهة السياسية، فإن حوادث الأمن المستمرة في بوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية تبين مدى هشاشة السلام، الأمر الذي يدعو إلى اليقظة المستمرة وتكريس الجهود من جانب المجتمع الدولي.

بوروندي

٧٨ - رغم أن عملية السلام ما زالت هشة، فإن التحسن الذي تحقق في حالة الأمن في أغلب أنحاء البلاد سمح لمفوضية اللاجئين بأن تيسر عودة اللاجئين إلى ١٣ مقاطعة من سبع عشرة مقاطعة. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٦، وصل عدد العائدين إلى ٣٠٠ ٠٠٠ شخص منذ بداية تيسير عملية الإعادة إلى الوطن في عام ٢٠٠٢، عاد أغلبهم بمساعدة المفوضية. ووصلت وتيرة العودة إلى ذروتها بعد تنصيب رئيس الجمهورية الجديد في آب/أغسطس ٢٠٠٥ ليصل عددهم إلى أكثر من ٦٦ ٠٠٠ عائد في عام ٢٠٠٥. ورغم ذلك، فقد تباطأت وتيرة العودة إلى حد كبير في النصف الأول من عام ٢٠٠٦ لأسباب عديدة، أهمها نقص الأغذية، وهو ما عالجته الحكومة وبرنامج الأغذية العالمي بتوزيع الأغذية على عدد وصل إلى مليوني محتاج في الشهور الأولى من عام ٢٠٠٦. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٦،

وافقت مفوضية اللاجئين على الانتقال من مرحلة تيسير العودة الطوعية إلى الترويج لها لكي يتسنى تشجيع لاجئي بوروندي على العودة إلى وطنهم. ولا يمكن توقع أن تصل وتيرة العودة إلى مداها الكامل إلا إذا وقّعت جميع الأطراف على اتفاق السلام. ولا بد من إيلاء اهتمام مستمر إلى زيادة القدرة الاستيعابية لمناطق العودة من خلال جهود الإصلاح والتعمير، ومعالجة المسائل المتعلقة بالأراضي والممتلكات.

٧٩ - وتواصل مفوضية اللاجئين، بالتعاون مع الحكومة والشركاء، توفير الحماية والمساعدة لعدد ٠٠٠ ٢٣ لاجئ، أغلبهم من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وعلاوة على ذلك قامت المفوضية بتعزيز قدرتها على مساعدة الحكومة في تحديد وضع اللاجئين الذين يربو عددهم على ٠٠٠ ١٩ من الروانديين الطالبين لحق اللجوء والمنتشرين في شمال بوروندي منذ أوائل نيسان/أبريل ٢٠٠٥. وقد قرر أغلب طالبي اللجوء العودة إلى أوطانهم طوعا بعد أن أعلنت الحكومة في نيسان/أبريل ٢٠٠٦ عن النتائج الأولى لهذه العملية، والتي أظهرت أن معدل القبول لا يتعدى ٥ في المائة.

جمهورية أفريقيا الوسطى

٨٠ - تسببت الهجمات المتكررة على السكان المدنيين من جانب العصابات والمتمردين في شمال جمهورية أفريقيا الوسطى، وما تلا ذلك من الأعمال العسكرية من جانب الجيش الوطني، في تشريد السكان داخليا أو نزوحهم إلى تشاد على حد سواء. ويوجد المشردون داخليا الذين يقدر عددهم بنحو ٠٠٠ ٥٠ في أحوال إنسانية رهيبة نتيجة سنوات من الفقر وظروف المعيشة المهددة بالأخطار. والأرجح أن تستمر المشكلة، وربما تزداد سوءا مع احتمالات تدهور حالة الأمن أكثر فأكثر.

٨١ - وإزاء هذا الوضع، وافق الفريق القطري التابع للأمم المتحدة على الاضطلاع بأنشطة الطوارئ الإنسانية التي جمعت بين وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وذلك من أجل التخفيف من معاناة المشردين داخليا. وقد قامت اليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية، بالتعاون مع عدة منظمات غير الحكومية محلية ودولية، وبدعم من مفوضية اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالبدء في تنفيذ برنامج لمساعدات الطوارئ، حيث قامت بتوزيع الأدوية على المرافق الصحية بالإضافة إلى توزيع مواد غذائية وغير غذائية على الأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة.

تشاد

٨٢ - تدهورت الأوضاع الإنسانية بسبب زيادة انعدام الأمن داخل تشاد وفي شمالي جمهورية أفريقيا الوسطى، مع استمرار انعدام الأمن في دارفور. وقد أدى انعدام الأمن في شمال جمهورية أفريقيا الوسطى إلى تشريد ٠٠٠ ١٨ شخص إلى جنوب تشاد، الأمر الذي جعل مجموع عدد اللاجئين من جمهورية أفريقيا الوسطى يصل إلى ٠٠٠ ٤٨ لاجئ، مما استلزم فتح معسكر ثالث في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وقد أدت الصعوبات اللوجستية البالغة المتصلة بالانعزال وبضعف الهيكل الأساسي إلى إعاقة توفير المساعدات والحماية.

٨٣ - وقد أصبح الأمن بشكل متزايد هو الشاغل الأهم في شرقي تشاد. فما حدث مؤخرا من تجنيد علني للاجئين في المعسكرات من جانب الجماعات السودانية المتمردة، يقوض الطابع المدني للمعسكرات، ويشكل مجازفة كبيرة بأن تصبح هذه المعسكرات هدفا للأعمال العسكرية. ورغم أن انعدام الأمن أدى إلى إجلاء الموظفين غير الضروريين، فإن المساعدات ما زالت تُوفر للاجئين السودانيين من دارفور البالغ عددهم ٠٠٠ ٢٠٧ والذين يعيشون في ١٢ معسكرا. ورغم ذلك، فإن حالة اللاجئين ما زالت محفوفة بالأخطار بسبب نقص فرص الزراعة الكفافية على نطاق واسع، ونقص حطب الوقود، إضافة إلى نقص فرص الحصول على كميات كافية من مياه الشرب. وإضافة إلى ذلك، فإن الضغط المتزايد على الأراضي والموارد الطبيعية يقلل بشكل متزايد من تقبل التشاديين للاجئين. وعلاجا لهذه المسألة بالذات، خصصت مفوضية اللاجئين ٢,٥ مليون دولار لمشاريع لصالح السكان المحليين، واتخذ برنامج الأغذية العالمي ترتيبات لتوفير المساعدات للمجتمعات المضيفة، من خلال برامج الغذاء مقابل العمل.

٨٤ - وأدى انتشار الصراع من دارفور إلى حدوث تشريد متزايد في شرقي تشاد منذ أواخر عام ٢٠٠٥. فبالإضافة إلى ٠٠٠ ١٥ تشادي فروا إلى دارفور، حيث يوجد معسكر للاجئين الذي فتح لتوفير المساعدة لنحو ٥٠٠ ٣ منهم، شرد نحو ٠٠٠ ٥٠ تشادي من قراهم الواقعة على الحدود الشرقية بسبب الهجمات التي يزعم أن ميليشيات الجنجويد السودانية والتشادية قد شنتها. وقد وافق مجتمع المساعدة الإنسانية، مسترشدا في ذلك بنهج قيادة المجموعات، على استراتيجية موحدة لمواجهة الاحتياجات الملحة لهؤلاء المشردين بدعم المجتمعات المضيفة.

٨٥ - ونظرا لتدهور حالة الأمن في تشاد والهجمات الأخيرة التي قام بها المتمردون في إنجامينا، أعدت وكالات الأمم المتحدة خطة مشتركة للطوارئ تتضمن عدة سيناريوهات

محتملة، وذلك بالتشاور مع الأفرقة القطرية والمنظمات غير الحكومية في السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى والكاميرون.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

٨٦ - ساعدت التطورات التي حدثت في العملية الديمقراطية في جمهورية الكونغو الديمقراطية عام ٢٠٠٥، بما في ذلك اعتماد الدستور في شهر كانون الأول/ديسمبر، في تهيئة بيئة تفضي إلى عودة اللاجئين وإعادة إدماجهم. وقد أعطى ذلك زخما جديدا لحركات عودة اللاجئين الكونغوليين إلى وطنهم من جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو، وسمح لمفوضية اللاجئين أن تفتح في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ ممرا إضافيا للعودة إلى الوطن من جمهورية تنزانيا المتحدة إلى مقاطعة كيفو الجنوبية. وقد عاد أكثر من نصف اللاجئين البالغ عددهم ٠٠٠ ٦٢ لاجئ بمساعدة من المفوضية. ومع ذلك، فإن وتيرة العودة إلى الوطن لا يمكن المحافظة عليها إلا إذا استتب الأمن في شرقي البلاد، وأتيحت موارد مالية كافية. وسوف تحدد هذه الشروط نفسها الإطار الزمني لبدء انتقال اللاجئين الكونغوليين الميسّر من زامبيا إلى مقاطعة كاتنغا.

٨٧ - ورغم هذه التطورات الإيجابية، ما زال العنف يخلق دورة من التشريد، لا سيما في الشرق. فمنذ بداية عام ٢٠٠٦، حصل ما يزيد على ٠٠٠ ٧١ من الأسر الضعيفة التي شرد ٩٦ في المائة منها بسبب العمليات العسكرية أو الصراعات المسلحة، على مساعدة من آلية الاستجابة السريعة التي يديرها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مع اليونيسيف، وعلى الأخص في مقاطعات كاتنغا الوسطى، والمقاطعة الشرقية (إيتوري) ومقاطعتي كيفو. واستجابة لاستمرار عمليات التشريد الداخلي في المنطقة الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية، والتي حدث أغلبها في مناطق يصعب الوصول إليها، اضطر برنامج الأغذية العالمي إلى التخزين المسبق للأغذية عن طريق عمليات إسقاط جوي في مقاطعة كاتنغا الوسطى في شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠٠٦.

٨٨ - وإضافة إلى ما يقدر بنحو ١,٦ مليون مشرد داخليا، فإن هناك ما يقرب من ١,٦ مليون من المشردين عادوا إلى ديارهم. وأغلب هؤلاء من النساء والشباب والأطفال الذين يحتاجون إلى تدابير خاصة لإعادة إدماجهم. ولكي يتسنى الاستجابة بصورة أفضل لاحتياجات هؤلاء المشردين داخليا، تقرر أيضا تطبيق نهج قيادة الجماعات في جمهورية الكونغو الديمقراطية اعتبارا من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. وهناك ٩ مجموعات منشأة إضافة إلى مجموعة للتنسيق. وتضم مجموعة الحماية الآن جميع العناصر الفاعلة الرئيسية في الأمم

المتحدة والمنظمات غير الحكومية من أجل إحداث أكبر أثر على حماية المدنيين. وقد سمح ذلك بوضع سياسة مشتركة للدعوة مكرسة لقضايا الحماية، بما في ذلك حماية الأطفال.

دال – الجنوب الأفريقي

٨٩ – في عام ٢٠٠٥، حدث عدد من التطورات الإيجابية، من قبيل النقص الملحوظ في عدد الأفراد الذين تهتم بهم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الجنوب الأفريقي وعودة ٧٠٠ ٥٣ من اللاجئين الأنغوليين من البلدان المجاورة، تلقت غالبيتهم مساعدة من مفوضية اللاجئين.

أنغولا

٩٠ – انتهت عملية الإعادة المنظمة إلى الوطن للسكان الذين كانوا مقيمين في معسكرات في جمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا وناميبيا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. ومع ذلك، ونظرا للأعداد الكبيرة من اللاجئين التي ما زالت موجودة في زامبيا جرت الموافقة على تمديد عملية التحركات من زامبيا لمدة سنة واحدة في آذار/مارس ٢٠٠٦ في اجتماع اللجنة الثلاثية التي تضم زامبيا وأنغولا ومفوضية اللاجئين. ومن المقرر أن تبدأ في أواخر عام ٢٠٠٦ عملية محدودة زمنيا لتيسير عودة المجموعات الضعيفة من اللاجئين الأنغوليين التي استوطنت بصورة تلقائية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا.

٩١ – وفي عام ٢٠٠٥، بدأت حكومة أنغولا، بدعم من مفوضية اللاجئين، في تنفيذ مبادرة إعادة الإدماج على نحو متواصل، وهي المبادرة التي تهدف إلى تحسين الظروف في مناطق العودة المنعزلة والتي لا يوجد بها خدمات اجتماعية أساسية كافية وتكون الفرص الاقتصادية فيها محدودة للغاية. وبناء على هذه المبادرة، قامت منظمة العمل الدولية ومفوضية اللاجئين بإعداد اقتراح في عام ٢٠٠٦ ببرنامج للتنمية الاقتصادية المحلية في موكسيكو، وهي مقاطعة تستضيف عددا كبيرا من العائدين.

زمبابوي

٩٢ – مما يثير القلق بشكل خاص، تأثير عملية ''التطهير'' التي قررت حكومة زمبابوي في أيار/مايو ٢٠٠٥ القيام بها، وهي العملية التي أسفرت – طبقا لما ذكره المبعوث الشخصي للأمين العام – عن فقدان ما يقدر بنحو ٠٠٠ ٧٠٠ شخص لمنازلهم أو لسبل معيشتهم، أو لكليهما. وبعد ١٢ شهرا من ذلك، كان الكثير من هؤلاء السكان ما زالوا بحاجة إلى حماية ومساعدة بما في ذلك عدد من اللاجئين والذين يتميزون بالاعتماد على النفس،

والمستقرين منذ مدة طويلة ممن اضطروا إلى الانتقال إلى معسكر اللاجئين في تونغوغارا، الأمر الذي تسبب في ازدحام مفرط وفي شمول الخدمات لأعداد مفرطة.

رابعا – الاستنتاجات

٩٣ – أدى تثبيت عمليات السلام واستتباب الأمن في بعض المناطق إلى تمكين المشردين من العودة إلى موطنهم، كما سمح لمفوضية اللاجئين بالتخطيط للتخفيض التدريجي للعمليات. ومع ذلك، فإن استمرار حالات التشرد لفترات طويلة على امتداد القارة يستلزم جهودا ومبادرات مستمرة حتى يمكن التركيز على تخفيف الآثار الإنسانية للتشرد القسري على ملايين الأفارقة ومعالجة الأسباب الجذرية لذلك.

٩٤ – ما زالت المشاكل تكتنف سهولة الوصول إلى الأشخاص المحتاجين والأمن، وتوفرهما شرط مسبق أساسي لنجاح العمليات الإنسانية. وقد منع الوصول ووضعت العقبات في طريقه في كثير من الأحيان. وتستدعي هذه القيود تعاون جميع الأطراف المعنية من أجل كفالة الوصول إلى المشردين دون أي عقبات.

٩٥ – ويحتاج الأمر إلى إجراء حاسم من جانب الحكومات بمساعدة المجتمع الدولي، من أجل ضمان الطابع المدني لمعسكرات اللاجئين، والحيلولة دون التجنيد القسري للأطفال اللاجئين.

٩٦ – وإضافة إلى ذلك، فإن التفاوت المزمن بين الاحتياجات والموارد المتوفرة ما زال يمثل تحديا لقدرة وكالات الأمم المتحدة على توفير الحماية والمساعدة. فإمكانية التنبؤ بالتمويل لها أهمية حاسمة في ضمان توفير المساعدة والحماية على نحو سلس للمشردين.

٩٧ – وقد أعادت الحكومات الأفريقية تأكيد تصميمها على تعزيز حماية المشردين في أفريقيا في عدد من اجتماعات الخبراء والاجتماعات الإقليمية ودون الإقليمية الرفيعة المستوى. ومع ذلك، فإن الالتزامات بتوطيد عمليات السلام، وتعزيز الحكم السليم، ومنع الصراعات يجب أن تترجم إلى أعمال ملموسة تفضي في نهاية الأمر إلى حلول ناجحة وإلى منع تشريد السكان.

٩٨ – صُممت بعض السياسات الواعدة ومبادرات التمويل المشتركة بين الوكالات التي تهدف إلى زيادة فعالية وصول الاستجابة الإنسانية من جانب المجتمع الدولي للمشردين، ويجري تنفيذها حاليا. ومن بينها تطبيق نهج قيادة المجموعات، وهو نهج واعد، ولكن سيلزم تقييمه بسرعة لاستنباط الدروس المستفادة.

٩٩ - إن المجتمع الدولي بحاجة إلى مزيد من التركيز على الأسباب الجذرية للتشريد القسري للسكان في أفريقيا، التي تتجاوز انتهاكات حقوق الإنسان، والفقر، ونقص فرص العمل. كما يجب عليه أيضا أن يولي اهتماما أكبر لمسألة التدفقات المختلطة وحركات الهجرة الثانوية داخل أفريقيا ونحو القارات الأخرى، من أجل المساعدة في تلافي آلاف المآسي الفردية.

١٠٠ - كما يحتاج الأمر إلى مزيد من العمل والالتزام من جانب جميع الأطراف المعنية من أجل ضمان تغطية تكاليف الحلول الدائمة. فوتيرة العودة في كثير من عمليات اللاجئين تباطأت عما كان متوقعا. وبالنسبة لهؤلاء الذين يعودون إلى موطنهم، فإن هذه العودة لن تكون دائمة دون توفر فرص اجتماعية واقتصادية كافية. ففي السنة الأخيرة، عاد مئات الألوف من السكان إلى موطنهم ليجدوا القليل من الهيكل الأساسي أو لا شيء منه، أنه لا توجد مرافق للتعليم أو الرعاية الصحية، ولا وسائل الاكتفاء الذاتي أو فرص للعمل أو لكسب العيش. والخطورة هنا هي تكرار الصراع وتجدد الفوضى، أي حلقة أخرى في دائرة من التشرد المستمر. إن دعم جميع المعنيين أمر حيوي للتأكد من أن العودة إلى الوطن للكثيرين من الأفريقيين الذين اقتلعوا من مواطنهم ستكون عودة يحدوها أمل حقيقي في مستقبل يسوده السلام.